

## وزارة العدالة الاجتماعية و الخريطة الغائبة

بقلم/ طارق صادق

لما لم تفكر أية حكومة في إنشاء وزارة للعدالة الاجتماعية لتكون تحت مظلتها هيئة التأمينات الاجتماعية و التضامن الاجتماعي و التموين و ما شابه ؟ فكثيرا ما يراودني شك في نوايا الحكومة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالعدالة الاجتماعية و أتصور أن الحكومة عاجزة تماما في هذا الأمر ؛ ودليلي على ذلك أنه لا توجد خطوات عملية على الارض تنبأ بأننا في الطريق الصحيح نحو تحقيق العدالة الاجتماعية أو أن هناك نية على الأقل لضمان العيش الكريم لشعب أفقره حاكم ظالم و أنظمة حكم مستبدة ؛ فماهي العدالة الاجتماعية و ما هو الطريق للوصول اليها ؟

فالعدالة الاجتماعية هي نظام اقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع و تسمى أحيانا العدالة المدنية حيث لا يقتصر مفهوم العدالة في عدالة القانون فقط و هي تعمل على توفير معاملة عادلة و حصة تشاركية من موارد المجتمع. و هي تسعى الى تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع على مبدأ المساواة و حقوق الإنسان و المقصود هنا التوزيع المتساوي للموارد لضمان بأن الجميع لديهم فرص متكافئة للتطور الاجتماعي و الشخصي إضافة الى ضمان الحريات الأساسية كحرية التعبير و الفكر و التعبير و الصحافة و التنقل و العمل الفردي أو الجماعي و الاحتجاج و التظاهر السلمي و الإضراب و باقي الحريات الأخرى فما هو الطريق للوصول الى العدالة الاجتماعية

أولى خطوات العدالة الاجتماعية هو الإحصاء السكني و العددي و الصحي و التعليمي و السياسي و الدخل المالي و مصادر الدخل يليه تقييم الاحتياجات و حساب الموارد ثم التخطيط للتطبيق العادل من خلال حزمة من الإجراءات

تقييم الاحتياجات هو عملية لتحديد و تلبية الاحتياجات أو الفجوات بين الظروف الراهنة و الأوضاع المطلوب الوصول إليها و يمكن تقييم الاحتياجات لا لدواعي الفقر بل لتحسين الأداء الحالي أو لتصحيح نقص ما وقد استخدم تقييم الاحتياجات كجزء من عمليات التخطيط لفترات طويلة و هناك العديد من نماذج تقييم الاحتياجات للمجتمع تشمل الاتي بيئة مستدامة و مجتمع يسعى الى تطوير رأس المال الاجتماعي مع اتخاذ الطرق التي تلبى متطلباتهم المالية و الاقتصادية بالإضافة الى اتخاذ الطرق التي تسمح بالمشاركة السياسية لاتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وبالتالي فإن تقييم احتياجات المجتمع جزءا من أسلوب تنمية المجتمع الاقتصادية وهي أولى الخطوات نحو بناء المجتمع الذي يلبي جميع الاحتياجات الاجتماعية و البشرية - إضافة الى المرونة الاقتصادية بتشجيع الأعمال المحلية إلى أقصى حد ممكن - سبل المشاركة السياسية التي تكفل مشاركة الناس في القرارات السياسية التي تؤثر عليهم فتقييم الاحتياجات هو تحديد احتياجات الفرد و المجتمع و كيفية الوصول الى تلبية تلك الاحتياجات و هذا لن يأتي صدفة بل يحتاج الى عمل جاد و دؤوب و نية صادقة من النخبة الحاكمة فهل تشكلت لجان للإحصاء لطرق الأبواب و تقييم الاحتياجات حتى نستطيع تليبيتها بالقطع لا حتى أن الحد الأدنى للأجور الذي لم يتم الاتفاق عليه بعد في ظل تخطيط واضح بين الحكومة و الهيئات و النقابات لهو أكبر دليل على عدم الفهم الواضح لمفهوم العدالة الاجتماعية فعلى أية أساس تم تحديد الحد الأدنى للأجور ما لم يؤخذ في الاعتبار تقييم الاحتياجات من مأكّل و ملابس و مأوى و رعاية صحية و تعليمية - ألخ أضف الى ذلك ما يترتب عن زيادة الحد الأدنى للأجور من ارتفاع أسعار السلع

بما يفوق نسبة الزيادة في الأجر في ظل تحرير السوق و خضوعه لمسألة العرض و الطلب و عدم جواز التدخل الحكومي في الأسعار و من ثم فلا أحساس لدى المواطن بالقيمة المضافة – و للوصول الى علاج هذا الأمر يقتضى على الحكومة اتخاذ استراتيجية طويلة الأجل مفادها هو حساب حد الكفاية للمواطن من السلع طبقا للأسعار العالمية و ليس المحلية و بعيدا عن الدعم يليها تحديد الحد الأدنى للأجور طبقا لتلك المعطيات مع فتح باب الاستيراد لكافة السلع لفترة محددة لضمان ضبط أسعار السلع منعا للاحتكار من البعض و عندها فقط نستطيع ضبط أسعار السوق المحلى فتكون الأسعار غير مرتبطة بزيادة الأجور نتيجة لزيادة المعروض من السلع سواء المحلى منها أو المستورد. أما الحديث عن الحد الأقصى للأجر فقد يرى البعض بأن هناك فوارق عالية في الأجور يشعر المواطن العادي بالجنون عند سماعها و ينادى بوضع حد أقصى للأجر و هو محق في هذا الا أنه في المقابل نرى فريق آخر يحذر من تلك الخطوة لما فيها من خطورة هروب للكفاءات للعمل بالخارج و هو محق أيضا الا أننا نستطيع ببساطة حل تلك المعادلة و ذلك بتطبيق أمرين لا غنى عنهما الأمر الأول هو تطبيق نظام ضرائبي تصاعدي حتى مستوى معين من الأجر يتم الاتفاق على قيمته - الأمر الثاني هو أن يكون هناك خياران لما زاد من أجر عن هذا المستوى فالخيار الأول هو شراء سندات خزانة بفائدة بسيطة دون ضريبة فستطيع الدولة من خلال تلك السندات من الاستفادة بها في مشاريع تنموية تخدم المجتمع أو الخيار الثاني و هو تطبيق نظام ضريبي يصل الى 40% على ما زاد عن المستوى المتفق عليه وطني أنه للوصول الى العدالة الاجتماعية أن يتم تكليف كل المحافظين و بالتعاون مع جهاز التعبئة و الإحصاء لتشكيل لجان لطرق كل أبواب المجتمع